

بسم الله الرحمن الرحيم

## الثورات العربية والمواقف الأوروبية

### قراءة تحليلية



نبيل شبيب

أولاً: مقدمة

ثانياً: المواقف الأوروبية الأولية وتطورها زمنياً

ثالثاً: تطور المواقف الأوروبية مضموناً

رابعاً: تحليل الموقف الأوروبي

خامساً: نظرة استشرافية

سادساً: هوامش

## ملخص

يكن جوهر حدث الثورات العربية في أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، وقع رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالميا، وهذا ما انعكس في مفعول عنصر المفاجأة إثناء الثورتين في تونس ومصر، مما أدى إلى تفسيرهما بصيغ بدائية تعتمد على خلل سابق في النظر إلى شعوب المنطقة، ومن ذلك:

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه ولهذا انطلقت ثورته مطالباً بالديمقراطية.

- هذه الثورة هي ثورة "الفييس بوك" الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تندلع.

- التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس فالثورة دوافعها مادية.

ثم بدأت مع بلوغ الثورة في مصر هدفها الأول، محاولة صياغة وسائل جديدة للتعامل مع المنطقة دون التخلي عن الأهداف الثابتة، تدور محاور هذه الوسائل على محاولة احتواء ما يسمّى "الإسلام السياسي" بدلا من معاداته، السعي للتأثير على رؤية جيل الشبيبة صانع الثورات، وعرقلة مسار انتشار الثورات وفق الإرادة الشعبية المحضة، عسكريا كما في ليبيا وسياسيا كما في اليمن.

وظهر استهداف "شباب الثورة" بحملة جديدة، للعيان انطلاقا من واشنطن وصولا لمجموعة الثمانية بمشاركة أوروبية، كما ظهرت مشاريع الدعم المالي لصالح الفئات والقوى الأقرب إلى الفكر الغربي، على أمل أن تكون لها كلمة الفصل في صناعة المستقبل السياسي بعد الثورات، علاوة على تعزيز المشاريع الاستثمارية والاقتصادية على المستوى الثنائي، مقابل ظهور معالم أولى لقابلية مزيد من التقارب بين الدول العربية بعد الثورات الجارية.

ولا يزال من الأسئلة التي لا تجد جوابا حتى الآن، وبالتالي لا يوجد تغيير للسياسات السابقة على صعيدها، ما يدور محوره حول أمرين:

- النتائج المتوقعة من الربيع العربي بصدد مستقبل المشروع الصهيوني/ الغربي في المنطقة..

- ما تمثله الثورات من تحدّ حضاري للغرب عموما، بما فيه المنطقة الأوروبية.

والأرجح أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية، بما في ذلك الأوروبية/ الغربية، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشر بين التطورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها "صناعة الفكر وصناعة التصورات" عبر الوسائل التقليدية المتوافرة وعبر نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

...

ينبغي التنويه في البداية أن منطلق كاتب هذه السطور هو الاعتقاد الجازم بأن رؤية حدث الثورات العربية أو ما بدأت تسميته بالربيع العربي، لا تنعزل عن الإطار الأشمل، بعنوانه الإسلامي، جغرافيا وسياسيا في العالم المعاصر، عالم التكتلات العملاقة والقوى الكبرى (دول وشركات ومراكز قوى)، وحضاريا شاملا للدائرة الحضارية الإسلامية المتميزة، بجميع مكوناتها من مسلمين وغير مسلمين. إنّما يستدعي الحديث عن الثورات العربية وأثرها على العلاقات الأوروبية-العربية التركيز على البعد العربي، وموقع الثورات القطرية على خارطة العربية مقابل خارطة الأوروبية.

## أولاً: مقدمة

مع تداعيات الثورة الشعبية الليبية بتدخل عسكري أطلسي بعد تغطيته عربياً ودولياً، ومع اندلاع الثورة الشعبية في سورية، نشب نزاع فكري، أثاره فريق محدود العدد من القوميين العرب طرح ما يمكن وصفه بفكر المؤامرة (1)، الذي ركّز حججه على ما عُرف أثناء حروب حكومة بوش الابن في المنطقة العربية والإسلامية بمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وتضمنل قيمة هذه الحجج عند ملاحظة سقوط هذا المشروع في الغرب نفسه، وتراجع الحملة "الكلامية" لزعمائه بشأن نشر الديمقراطية في البلدان المستهدفة بالحروب ثم فيما حولها، إذ ظهرت للعيان استحالة تحقيق مثل هذا الهدف عبر التقتيل والتدمير، على افتراض صدق النوايا، وظهر للعيان أكثر أنّ هذه "النوايا" غير صادقة، فالارتباط الوثيق بين الهيمنة الغربية الدولية وبين الهيمنة الاستبدادية القطرية أشدّ رسوخاً من قابلية التخلّي عنه لصالح تحكيم الإرادة الشعبية في البلدان العربية والإسلامية، وهي التي أثبتت من خلال ما لا يحصى من الأدلة والبراهين أنّها ترفض الهيمنة الأجنبية وترفض معها تيار التغريب المرتبط بها.

هنا يكمن جوهر حدث الثورات العربية، أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالمياً.

لم تكن الدول الأوروبية خارج إطار هذه الصورة، وهذا بالذات ما جعلها تقف موقف "عدم التصديق" أنّ ما حدث ابتداءً من تونس يمكن أن يحدث، فقد كان من أعمدة سياساتها ضمن إطار المعسكر الغربي:

- 1- دعم استقرار قائم على استبداد محلي جنباً إلى جنب مع الحملات الكلامية حول الحريات وحقوق الإنسان
- 2- تكوين شبكة علاقات مالية واقتصادية تصنع القرار السياسي والأمني في الأقطار المستهدفة
- 3- التركيز على عنصر الحقوق المادية وفق الرؤية الغربية واعتبارها كافية لضمان الاستقرار بالصيغة المذكورة

هذه الأعمدة الثلاثة هي التي بدأ انهيارها عبر مسلسل الثورات العربية، فقد تبيّن على أرض الواقع:

- 1- الوعي الشعبي الواسع النطاق بما تعنيه ازدواجية الجمع بين متناقضات الاستبداد ودعوات حقوق الإنسان
- 2- استهداف الثورات للارتباط الوثيق بين الاستبداد والفساد والهيمنة الأجنبية وظهور حتمية سقوطها معاً
- 3- ثبات محور الثورات على المطالبة بالكرامة والحريات والحقوق جميعاً، وليس على الصعيد المادي فقط

مهتما كان مفعول الثورات العربية على السياسات الأوروبية لا يمكن إهمال العناصر الثابتة فيها، وبالتالي في صناعة القرار المستقبلي، وفي مقدمتها:

- 1- لا يوجد أمام القوى الدولية بديل عن الأعمدة المنهارة لسياساتها، بمعنى أنّ التخلّي الفعلي عنها يعني التخلّي عن هيمنتها الدولية، فقرار التخلّي لا يصدر طواعية، بل لا بدّ من انتزاعه انتزاعاً، ويترتب على ذلك أن المرحلة القادمة ستأخذ صيغة جولة جديدة، وليس صيغة القبول بأمر واقع جديد صنعه -ويصنعه- مسلسل الثورات العربية الحالية واللاحقة.

2- في مقدمة معالم الجولة التالية محاولة إيجاد ضوابط جديدة لفاعلية الإرادة الشعبية للتحرك، بحيث تمسك بها قوى محلية أقرب إلى التفاعل التبعي أو الاندماجي مع المصالح والمطامع التي تحكم سياسات الهيمنة الأجنبية، مع انطلاقها من صبغة ديمقراطية، يمكن وصفها بالديمقراطية المشروطة، أو حتى الاستبدادية، فهي تستثني مما يسمّى اللعبة الديمقراطية (تحكيم إرادة الشعب والتداول على السلطة) استثناء إقصائياً كلّ من لا يقبل الالتزام "بشروط اللعبة" وفي مقدمتها الانطلاق من ذلك التفاعل التبعي أو الاندماجي.

3- العنصر الحاسم بين عناصر الضعف في تلك الجولة، أنّ حغبة الاعتماد على الأنظمة الاستبدادية الصريحة - وإن تفاوتت مستويات القمع بينها- كانت مقترنة بعنصر استخدام القوة العسكرية المحلية التابعة أو الأجنبية العدوانية، أو التلويح باستخدامها، ولم يعد يمكن تنفيذ ذلك بعد ظهور الثمن الباهظ -المالي تخصيصاً- كما تشهد الحروب العدوانية، لا سيما في أفغانستان والعراق(2).

## ثانيا: المواقف الأوروبية الأولية وتطورها زمنيا

خلال أكثر من أسبوعين من الأسابيع الثلاثة للثورة الشعبية الأولى تونس (مع تأكيد أن مسار الثورة لا يكتمل إلا بعد تحقيق سائر أهدافها) لم يصدر أي موقف أوروبي يتبنّى رسميا أو يدعو مباشرة إلى دعم التحرك الشعبي في تونس ضد الحكم الاستبدادي القائم، وعلى النقيض من ذلك تفاوتت مواقف الدول الأوروبية ما بين الصمت والتأييد، وكان أبعدهما مدى الموقف الرسمي الفرنسي الذي عبّرت عنه مرارا وزير الخارجية الفرنسية آنذاك، ميشال اليو ماري، ووصل إلى درجة عرض المساعدة لتمكين زين العابدين من قمع الاحتجاجات(3)، ورغم أن الرئيس الفرنسي نيقولاي ساركوزي أقالها يوم 27/2/2011م، أي بعد فرار بن علي من تونس يوم 18/1/2011م بخمسة أسابيع وبعد اندلاع الثورة الشعبية في مصر وسقوط مبارك يوم 11/2/2011م بأسبوع، ينبغي التنويه بأنّ تصريحات الوزيرة الفرنسية لم تمثل موقفها فقط، إذ لم يصدر داخل فرنسا اعتراضات ما، علاوة على أنّ السياسة الخارجية الفرنسية تتبع رسميا لرئيس الدولة مع وزارة الخارجية، ولا يمكن لموقف من هذا القبيل أن يكون انفراديا. ويسري شبيه ذلك على الدول الأوروبية الاخرى، وكانت جميعا تؤكّد طوال الأسابيع الأولى للثورتين على ضرورة الحوار و"الحل الديمقراطي"، ولا تجد صيغة أخرى للتعامل مع الثورات العربية.

وحتى سقوط الرئيس المصري بقي "عنصر المفاجأة" هو العامل الرئيسي المؤثر على محاولات تفسير الأحداث، سواء على أسنة من يحملون وصف خبراء "الشرق الأوسط والشمال الإفريقي" -وهو التعبير المتداول لوصف المنطقة العربية على خلفية المقاصد السياسية من ورائه- أو على أسنة المسؤولين السياسيين. وتأرجحت صيغ التفسير هذه بين(4):

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه ولهذا انطلقت ثورته مطالبا بالديمقراطية.
  - هذه الثورة هي ثورة "الفييس بوك" الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تندلع.
  - التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس فالثورة دوافعها مادية.
- وتكشف هذه التفسيرات عن أنّ الثورة العربية الأولى في تونس أسقطت "بدهيات" موهومة في التصورات الفكرية والسياسية الغربية عن البلدان العربية، منها أن مطالب الحرية لا يمكن أن تصدر إلا عن فكر وتربية غربيين، وأن معادلة الاستبداد مع تأمين مستوى معيشي مادي معقول كافية للاستقرار رغم تغييب الحريات العامة، وعندما ظهر للعيان أنّ القيادات الشبابية للثورة (لاسيما في مصر لاحقا) لا تشكو من مستوى معيشي منخفض، وإن استقطبت الجماهير الشعبية المحرومة ماديا، أصبح تفسير "ثورة الفييس بوك" أقرب إلى محاولة العزاء، بأن الثورة يصنعها -واقعيًا- الإنسان الغربي، سواء عبر أفكاره وقيمه أو عبر تقنياته!.
- وكان عنصر المفاجأة أكبر وقعا عندما انتقلت الثورة إلى مصر قبل سواها من البلدان العربية، فأضيف إلى الخشية من "العواقب" أمران، أولهما مصير ما سبق تنفيذه على صعيد قضية فلسطين في اتجاه تصفيته النهائية وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية وبالتالي الغربية في المنطقة، وهذا ممّا ورد علنا على لسان المستشار الألمانية ميركل في الأسبوع الأول من الثورة، والأمر الثاني ظهور العامل الإسلامي الفعال في تحريك الجماهير الثائرة بمختلف انتماءاتها وعلى أوسع نطاق، وهنا بالذات بدأت نقطة التحول في المواقف الغربية على أكثر من محور:

- 1- إسقاط عامل التخويف مما يسمّى "الإسلام السياسي" بعد سيطرته على صناعة القرار السياسي الغربي طويلا، والانتقال إلى البحث عن قابلية "احتوائه" بدلا من معاداته(5)..
- 2- ظهور البعد الحضاري وتأثير الثورات العربية على المدى البعيد، والانتقال إلى البحث عن سبل جديدة للتأثير على المستقبل عبر التأثير على رؤى جيل الشبيبة الذي صنع الثورة(6)..
- 3- إنهاء مرحلة التردّد تحت تأثير المفاجأة خلال الثورتين الشعبيتين في تونس ومصر، والانتقال إلى مرحلة العمل على ممارسة الفعل السياسي وحتى العسكري، للتأثير على ثورات شعبية أخرى(7).

لم تكن فترة الانتظار طويلة، وإن بقي السؤال الحائر مسيطرا في البداية: أين ستكون المحطة التالية؟.. وعند الرجوع إلى أقوال الموصوفين بالخبراء من معاهد البحوث والدراسات وأقوال المسؤولين السياسيين على السواء، يمكن التأكيد أنّهم فوجئوا مجددا باندلاع الثورات الثلاث التالية، في ليبيا واليمن وسورية (بالإضافة إلى محاولة الثورة في كل من عُمان والبحرين وحتى الأردن) أي في الدول التي كانت -باستثناء دول الخليج الأخرى- تُصنّف في آخر القائمة التي تردّد ذكرها في محاولة الجدولة الزمنية لما يتوقع من أحداث. وفي هذا الإطار أصبح العاملان الأهم -والمتناقضان من حيث تأثيرهما- في تحديد السياسات الأوروبية في التعامل مع الثورات الثلاث، هما:

- 1- استمرار مفعول عنصر المفاجأة وبالتالي الاضطرار للتعامل مع أمر واقع يفرض نفسه في بلد بعد آخر
- 2- قرار الانتقال من ردود الفعل على ما يقع، إلى محاولة التأثير المباشر عليه كما سبقت الإشارة هذا ما يفسر التناقض الكبير في طريقة التعامل:

- 1- مع ثورة شعب ليبيا.. عبر استعجال التدخل العسكري المباشر، ربما مع تصوّر تثبيت وضع جديد يسمح بأن يصبح قاعدة انطلاق للتأثير على الأوضاع القادمة في مصر وتونس، شرق ليبيا وغربها.
  - 2- ومع ثورة شعب اليمن.. والحرص على عرقلة استقلالية مسارها وربطه بالجهود الإقليمية من جهة وبالمعارضة التقليدية اليمنية من جهة أخرى، ربما مع تصوّر تثبيت وضع يمنع تحرير القرار السياسي وفق الإرادة الشعبية بصورة كاملة، ممّا يمكن أن يؤثر على مجموع المنطقة في مضيق باب المندب باتجاه الشمال، وفي القرن الأفريقي باتجاه وادي النيل، وفي البحر العربي على ضوء ما يجري تحت عنوان "مكافحة القرصنة"، ناهيك عن الخشية من تأثير اليمن مستقبلا على شبه الجزيرة العربية.
  - 3- ومع ثورة شعب سورية.. والحرص على اتخاذ مواقف سياسية وإجراءات مضادة للحكم القائم، لا تكفي لدعم هدف الثورة: إسقاطه، ولا تمكّنه من البقاء كما هو، وعلى وجه التحديد تحالفه مع إيران ومنظمة "حزب الله"، مع عدم إغفال الخشية الكبيرة من أنّ تلاقي حصيلة الثورتين في مصر وسورية، يعني تحويل مسار قضية فلسطين بصورة نهائية عن طريق التصفية وترسيخ الهيمنة الأسرائيلية/ الغربية من خلال ذلك.
- والسؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا الاستعراض الموجز للمعالم المرئية من السياسات الأوروبية، المتكاملة مع السياسات الأمريكية، هو: هل يمكن أن تجري رياح ثورات "الربيع العربي" وفق ما تشتهي السفن الأوروبية والغربية؟..(8).

## ثالثاً: تطور المواقف الأوروبية مضمونا

كشفت الثورات العربية عن عدد من العناصر "الجديدة" وفق المنظور الغربي، لم يعد يمكن تجاهلها في وضع الصيغ الاستراتيجية البعيدة المدى، وصياغة القرارات السياسية الفورية في التعامل مع المنطقة العربية، وأهمها ما يدور حول المحاور التالية:

1- مواصفات جيل الشبيبة.. وبالتالي مواصفات صانع القرار في الحقبة القادمة

- قبل الثورات:

لم ينقطع استهداف جيل الشبيبة، ذكورا وإناثا، بجهود خارجية ومرتكزات داخلية في البلدان العربية، شاع وصفها بكلمة "التغريب"، وذلك على امتداد القرن الميلادي العشرين، وإن تفاوتت النتائج زمنيا، فسبق ظهورها في بعض البلدان كتونس وسورية ومصر، وبدأ مفعولها بالظهور حديثا في دول الخليج، وليس مجهولا أنّ ردّة الفعل لاحقا تحت عنوان "صحوة إسلامية" اتسع نطاقها في البلدان الأولى، بينما لم يمنع تأثير ما يمكن وصفه بالتدوين التقليدي في البلدان الأخرى، الخليجية، من انتشار مفعول التغريب الآن على غرار انتشاره في مجموعة البلدان الأولى خلال سبعينات القرن الميلادي العشرين.

- مفعول الثورات:

قضت الثورات العربية على خطوط هذه الصورة العامة التي صنّفت واقع "الشباب العربي" في خانة الانشغال عن أي شأن سياسي (بما في ذلك جوانب التقدّم الفكري والتقني) بنتائج تطوّر اجتماعي سلبي عموما (اللهو والمتعة). بتعبير آخر: إنّ جيل الشبيبة الذي أثبت قدرته على صناعة ثورات تغيير جذري تاريخي واسع النطاق، يمكن أن يثبت قدرته على تنفيذ عملية البناء المطلوبة في الحقبة التالية.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

لم يعد يمكن الاطمئنان إلى سيطرة الأفكار والتصورات المستمدة من الغرب على مفعول القيم في مجرى عملية البناء ونتائجها في مختلف الميادين، مع ما يعنيه ذلك على صعيد العلاقات الأوروبية-العربية.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

استهداف "شباب الثورة" بحملة جديدة، أعلن عنها الرئيس الأمريكي بصورة مباشرة، وتبنّتها "قمة الثمانية" التالية لهذا الإعلان، بينما بدأ التنفيذ من قبل ذلك بصورة مباشرة، ورُصدت لهذه الغاية مبالغ ضخمة، وبدأ التحرك عن طريق "منظمات المجتمع المدني" الأوروبية والأمريكية على أوسع نطاق، في تونس ومصر، ويمكن أن تتبع ذلك خطوة مماثلة في ليبيا(9).

2- مستوى الوعي الشعبي.. وبالتالي سقوط أساليب التعامل القديمة مع الشعوب

- قبل الثورات:

من أوسع المقولات التي انتشرت لتعليل الاستبداد، عدم نضوج الشعوب العربية لحياة دستورية قوية، ولم يقتصر ذلك على نخب لصيقة بالأنظمة الاستبدادية، بل سرى الاقتناع بهذا التصوّر إلى أوساط النخب الفكرية

والسياسية الغربية، وبالتالي إلى انتشاره على مستوى الرأي العام، ويمكن القول إن ظاهرة التخويف ممّا سميّ "الإسلام السياسي" ترتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً، من خلال تعميم المقولة المزعومة، إن سقوط نظام استبدادي مرتبط بالغرب يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام استبدادي "إسلامي" (يعادي الغرب)، فالتخويف هو بين استبداد واستبداد، وليس بين استبداد وتحرّر، وأصبحت هذه المقولات في مقدمة ما يسوّغ للرأي العام الدعم الغربي عموماً، وليس الأوروبي فقط، للأنظمة الاستبدادية الموالية للغرب(10).

- مفعول الثورات:

أسقطت الثورات الشعبية هذه المقولات وأمثالها، فاتضح أولاً أنّ وعي الشعوب بما تريد وكيف تحقق ما تريد أعلى بكثير ممّا أشيع عنه، بل إنّ نضوج هذا الوعي تجلّى بقوة من خلال الحرص على سلمية الثورة، وعدم الانزلاق إلى ما سعت الأنظمة إليه من فتن بين الفئات الشعبية في كل قطر على حدة، هذا إضافة إلى أن التيار الإسلامي التقليدي وجد مزيداً من التأييد، لا سيما بعد أن ساهمت سلمية الثورات طريقاً إلى التغيير، في إضعاف حجج الدعوات تحت عناوين إسلامية إلى التغيير بالقوة.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

سقط مفعول القسط الأعظم من الركائز التي استندت إليها ازدواجية السياسات الغربية ما بين دعم الاستبداد والحديث عن نشر حقوق الإنسان وحيرواته، وسقطت معها إمكانات الاعتماد على ترسيخ وضع استبدادي بديل، فإسقاط الاستبداد عبر الثورة الشعبية، يعني قابلية إسقاطه مرة أخرى، وهنا لا يمكن للغرب أن يربط نفسه بوضع استبدادي جديد علناً، وهذا ما ضاعف محاولات المراوغة، إلى درجة الاعتذار عمّا سلف، في التصريحات الرسمية المواكبة للثورات الجارية، وللمساعي المبذولة من أجل عدم الخروج من ساحة التأثير على صناعة القرار في الأقطار المعنية.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لم يكن سهلاً تفاعل السياسات الغربية مع هذه الحصيلة، فقد كانت أولى المشكلات التي واجهتها، أنّ التخلّي عن الاستبداد في بعض الأقطار العربية، نشر المخاوف وبالتالي انعدام الثقة في أقطار أخرى(11)، لا يزال ارتباط الأنظمة الشمولية فيها بالغرب مستمراً، بغض النظر عن عدم مقارنة شدة العنف الأمني/ القمعي فيها مع الأنظمة التي تتساقط الآن تباعاً. وهنا أصبح على السياسات الغربية أن تتحدّث بعدة أسنة بدلا من لسانين، أي بقيت الازدواجية تجاه الرأي العام الداخلي، لتسويغ اختلاف التعامل مع الأنظمة الاستبدادية، كما بدأ الحديث عن عدم إمكانية التحرك في كل مكان في وقت واحد لدعم "الديمقراطية"، وتجدد التركيز على عنصر تفاوت الأهمية "الاستراتيجية" بين قطر وآخر بالمنظور الأوروبي، علاوة على تأكيد أنّ بعض البلدان لا تحتاج إلى أكثر من الإصلاح السياسي (المغرب والأردن مثلاً) وبعضها الآخر إلى إصلاحات مالية على صعيد الفئات الفقيرة (السعودية ودول خليجية أخرى مثلاً). إنّما يمكن القول إنّ الدول الأوروبية ستجد نفسها أمام معضلة بعد أخرى، إذا ما اتسع نطاق الثورات العربية لتشمل بعض هذه الأقطار.

3- تحرير الإرادة الشعبية.. وبالتالي تبدّل قواعد ما يسمّى "اللعبة السياسية" ومرتكزاتها



- قبل الثورات:

كان واضحاً أن أهم عنصر في حقبة حكم الأنظمة الاستبدادية هو عنصر صناعة القرار خارج نطاق إرادة الشعوب، وهو ما أوصل إلى نتائج واسعة النطاق في جميع الميادين، السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى الميادين الاجتماعية والفكرية والثقافية وغيرها. وهي نتائج تمثل أسس نوعية العلاقات الأوروبية-العربية، كما هو معروف في مسار التعامل مع قضية فلسطين المحورية، ومعروف في الهيمنة المادية الغربية في الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية، ومعروف أيضاً في نشر مختلف ألوان الثقافات الغربية.

- مفعول الثورات:

بدأت المرحلة الثانية من الثورات العربية بعد مرحلة إسقاط النظام، وتلاقت على قاسم مشترك هو البحث عن سبل تحرير إرادة الشعوب من الاستبداد المحلي، وبالتالي تحكيمها في صياغة الهياكل الجديدة للدولة، مما يعني تحكيمها في صياغة السياسات المستقبلية، وإذا ما تحقق تحرير الإرادة الشعبية، فمن المؤكد أنّ الأولوية ستكون للمصالح العليا الذاتية وبالتالي نشوء العلاقات الخارجية بما يشمل أوروبا على أسس جديدة مختلفة عما كان في حقبة الاستبداد المحلي اختلافاً جذرياً.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

تدرك الدول الأوروبية أن هذه المرحلة الثانية من الثورات هي المرحلة الحاسمة للوضع العربي الجديد على المدى المتوسط، كما تدرك أن حدث "الربيع العربي" هو أول حدث كبير يصنع التغيير دون أن تكون لها مشاركة في صنعه، وأن المرحلة الثانية إذا تحققت نتائجها خارج نطاق تأثيرها أيضاً، فلن تكون هذه النتائج متوافقة مع أهدافها، وهي أهداف لم تتغير بتأثير الثورات، وتدور حول محورين: الهيمنة السياسية/ الأمنية والعلاقات الاقتصادية القائمة على خلل الاستغلال، مع ملاحظة أن المشروع الصهيوني جزء من ذلك (12).

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

يترتب على ماسبق أن ما تعيّر هو المنطلقات التي يمكن أن توصل إلى معطيات جديدة، بينما لم تتغير الأهداف، ويؤدّي تبدّل المنطلقات إلى تعديل الوسائل، مع السعي لتوجيه نشأة المعطيات الجديدة المتوقعة بحيث لا تمنع من تحقيق الأهداف الأوروبية الثابتة، ولا ريب أن الدول الأوروبية تدرك حاجتها إلى بذل جهود مضاعفة وسريعة ومكثفة لهذا الغرض، وبالتالي لن يكون حجم مساعي التدخل الأوروبي أقلّ مما سبق، ولكن سيسعى الغرب لتبديل وسائله فحسب.

4- ظهور عوامل الوحدة عبر الحدود.. وبالتالي توقع تغير الخارطة السياسية والجغرافية

- قبل الثورات:

من أبرز ما رسخ في الواقع العربي قبل الثورات واقع التجزئة، سياسياً واقتصادياً، مما لم يقتصر على الكيانات السياسية القائمة وما يتفرع عنها، بل امتدّ إلى العلاقات بين الشعوب، وازدياد أثر العنصر القطري بالمقارنة مع العنصر العربي، في الميادين الثقافية والاجتماعية والأدبية والفكرية وغيرها. وبعد انتشار مقولة إن "الوحدة الإسلامية وهم" خلال حقبة ما سمّي العصر الذهبي للقومية العربية والاشتراكية، انتشرت في الآونة الأخيرة

مقولات من قبيل "موت العروبة" أو "استحالة الوحدة العربية" أو "القطر الفلاني أو الفلاني أولاً" وما شابه ذلك، فوصلت التجزئة إلى أقصى مداها على كل صعيد، بما فيها مواطن تأثير "النخب" على الجماهير.

- مفعول الثورات:

لقد أوجدت حقبة الاستبداد مع ما أفرزته من هزائم ونكبات عسكرية وسياسية وأمنية، ومن ضغوط على النسبة الأعظم من الفئات الشعبية، إلى صناعة أرضية جديدة ليس لولادة الثورات القطرية فحسب، بل لبيان العناصر المشتركة عبر الحدود الرسمية القائمة. لم تعد عوامل الوحدة العربية من لغة وتاريخ وأهداف ومصير في مقدمة ما يطرح في الأدبيات الفكرية والسياسية، بل ظهرت عوامل القهر والفقر وما يتصل بهما كعناصر توحد الشعوب في واقعها الآن.. ومع اندلاع الثورات القطرية ظهر عنصر "الوسيلة" كقاسم مشترك آخر لوحدة الشعوب في مصيرها المستقبلي. تبدلت معالم خارطة العربية، من دول قائمة رسمياً وتزداد تباعداً عن بعضها بعضاً، إلى شعوب عربية في أقطار متعددة، تدرك عموماً أن التجزئة مفروضة عليها، وأن التخلص منها شرط من شروط وصول الثورات نفسها إلى تحقيق أهدافها البعيدة: الحياة الحرة الكريمة الآمنة داخلياً وخارجياً، في منطقة تحمل رسالة حضارية واحدة هي المنطلق إلى تثبيت مكانة دولية وبالتالي نشأة علاقات قوية مع القوى الدولية والدوائر الحضارية الأخرى في عالمنا المعاصر.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

لا يوجد كالتجزئة (سياسة فرق تسد) مستندا اعتمد عليه الاستعمار القديم والاستعمار الحديث، الأوروبي فالعربي عموماً، في علاقاته مع الأقطار العربية، ولا يزال ترسيخ التجزئة على مستوى أقطار، والعمل على تقطيع تلك الأقطار (السودان.. والعراق.. كمثال) في صميم السياسات المتبعة بمختلف السبل والوسائل. ومن هنا يعتبر استشراق مستقبل الأقطار العربية بتأثير الثورات الجارية، وعبر تحرير إرادة الشعوب، أنه مستقبل الوحدة بعد التجزئة، بغض النظر عن شكلها ومستواها، أشبه بالكابوس على أي مخطط للتعامل مع الأقطار العربية. لا يقتصر ذلك على الجانب الأمني الأظهر من سواه للعيان، بل يشمل إلى حد كبير جميع الميادين التجارية والاستثمارية وحتى الثقافية، فمجرد تطوير المواصلات المباشرة بين أقطار عربية عدّة، يعني تنشيط التجارة البيئية، وتنشيط الاستثمارات المتبادلة، وتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي والصناعي، ومن خلال ذلك الاكتفاء الذاتي في ميادين عديدة، طالما جرى الحديث عن وجود مخططات ودراسات لها في أدرج جامعة الدول العربية دون أن تجد طريقها إلى التطبيق. إن كلّ خطوة تعاون أو تكامل أو توحيد بين البلدان العربية، تعتبر بالمنظور الأوروبي إلى المصالح الذاتية سبب خسارة، هي بالموازن المادية في مقدمة مصادر القلق الأوروبي الذي تثيره مسيرة "ربيع الثورات العربية".

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لا يمكن الجزم الآن بما يمكن أن يؤدي إليه التخوف من توجه الأقطار العربية نحو الوحدة في المدى المتوسط، إنّما المؤكد أن الدول الأوروبية بدأت على الفور بمحاولات تعزيز ما كانت عليه العلاقات الثنائية حتى الآن، أو بتعبير أصح، العلاقات الجماعية أوروبياً أو المتناسقة مع بعضها على الأقل، مع الأقطار العربية كل على انفراد، باستثناء محدود في التعامل مع منطقة مجلس التعاون الخليجي.

5- إعادة توزيع مراكز القوة عربيا.. وبالتالي ازدياد الاعتماد على دول الخليج في المرحلة الراهنة - قبل الثورات:

لم ينقطع الحديث قبل الثورات عن وجود مثلث عربي، من مصر والسعودية وسورية، يترك تأثيره سلبا وإيجابا على السياسات العربية، وهذا ما انعكس مرارا، وشمل -سلبا وإيجابا- التعامل العربي مع أحداث كبرى، كما كان في الحرب الخليجية الثانية (ضدّ العراق بعد احتلال الكويت) وفي تثبيت ما عُرف بمبادرة بيروت على صعيد قضية فلسطين، وفي التعامل إلى درجة النزاعات العلنية مع الحربيين الإسرائيليّين ضدّ قطاع غزة وضدّ جنوب لبنان.

- مفعول الثورات:

أسفرت الثورة الشعبية في مصر عن تغييب الضلع الأول في هذا المثلث، خلال الفترة الانتقالية التالية للأحداث الأولى في مسار الثورة على الأقل، كما أسفر اندلاع الثورة الشعبية في سورية من قبل أن تبلغ هدفها الأول إلى غياب الضلع الثاني، بينما تعاضم موقع السعودية على خارطة السياسة العربية تلقائيا، لا سيما وأنه قائم على سند إضافي ثابت عبر مجلس التعاون الخليجي، وتبدّلت مراكز الثقل في صناعة القرار العربي المشترك (على ندرته) وهو ما تبين في التعامل مع الثورة الشعبية في ليبيا، وفي التعامل مع الثورة الشعبية في اليمن، ثم في الخطوات الأولى لتطور التعامل العربي الرسمي مع الثورة الشعبية في سورية، وسيان ما سيؤول إليه نظام الحكم في كل من اليمن وسورية، بعد ليبيا، فالثابت أن المرحلة الانتقالية التالية لجميع الثورات الخمس في الوقت الحاضر، ستحافظ على التبدّل الطارئ على مراكز الثقل فترة من الزمن، تطول أو تقصر على حسب سرعة استقرار الأوضاع في الاقطار المعنية، واحتمالات اندلاع ثورات شعبية في أقطار أخرى.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

رغم العلاقات الجيدة نسبيا بين الدول الأوروبية والدول الخليجية، فإنّ الوضع الجديد لا يكفي لتغطية السياسات الأوروبية في مجموع المنطقة العربية، لا سيما وأنّها لا تقتصر فقط على اتخاذ قرارات عربية مشتركة في قضايا محورية كقضية فلسطين، أو أحداث متشعبة الجوانب كالعلاقات مع إيران وملفها النووي، هذا إضافة إلى أنّ المنطقة العربية تشهد تحرك تركيا باعتبارها قوّة إقليمية أخرى، بات لها تأثير مباشر وفعال، ولها وضع متميّز عن سواها من حيث تاريخ علاقاتها بالغرب عموما والاتحاد الأوروبي تخصيصا.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

أول ما بدأ يرشح من تفاعل أوروبي مع المعطيات الجديدة يتمثل في ازدياد أهمية تركيا أوروبيا، جنبا إلى جنب مع استمرار معضلة الرفض الأوروبي (في صيغة عرقلة ومماطلة) لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولا يوجد ما يشير بعد إلى إمكانية الجمع بين هذا وذاك، أي الاستفادة أوروبيا من الدور التركي في المنطقة العربية وعلى صعيد العلاقات مع إيران، والتخلّي عن السياسات المضادة لتركيا في مثل قضية قبرص التي جرى تصعيدها لتكون عقبة كأداء في طريق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بينما أصبح هذا الهدف لا يحظى بتأييد شعبي واسع في تركيا كما كان من قبل. من جهة أخرى تدرك الدول الأوروبية أن لتأثيرها على السياسات

السعودية/ الخليجية حدودا مصدرها التقليدي الأول التنافس الأوروبي-الأمريكي على هذا الصعيد، وبدأ يضاف إليها تدريجيا أنّ دول الخليج تسعى لموازنة سياساتها الخارجية من خلال الانفتاح على قوى دولية أخرى كالصين.

6- تبدّل نوعي في العلاقات مع الدول العربية.. وبالتالي غلبة مفعول المنظور الحضاري على المادي - قبل الثورات:

لم تنقطع في السنوات الماضية قبل الثورة مناقشة أطروحات صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وبغض النظر عن رفض كثير ممّا اعتمدت عليه من فرضيات ووضعته من تنبؤات، وتقنيدها بالبحوث والدراسات، يبقى من الملاحظ أنّ من يرفض ومن يقبل بتلك الأطروحات ينطلق من موقع "التعالّي حضارياً" على الآخر، لا سيما في المنطقة العربية والإسلامية، وهو ما يرتبط بصورة المسلم أو صورة العربي في الغرب، التي تعرضت للتشويه زمنًا طويلًا، ممّا ساهمت فيه وسائل الفكر والأدب والإعلام على السواء، وأصبح التسليم بذلك أقرب إلى البدهيات، الراسخة في التكوين المعرفي والذهني للعامة، والمتوارثة لقرون، ممّا جعل هدف تغييرها يتطلّب حملة ضخمة مشابهة في الاتجاه الصحيح ولزمن طويل، وهو أمر عسير التحقيق إن لم يكن مستحيلًا.

- مفعول الثورات(13):

يمكن القول إن الاهتمام الإعلامي الكبير بالثورة الشعبية في مصر تخصيصًا، جعل مشاهد يومية متقابلة لممارسات السلطة الاستبدادية وممارسات المعتصمين في ميدان التحرير، أشبه بحملة مكثفة من هذا القبيل، اختزلت في 18 يومًا، وكشفت عن سلوك حضاري للإنسان العادي، فنشرت بشكل غير مسبوق صورًا أخرى اعتُبرت "اكتشافات" ممّا ترمز إليه عناوين معدودة كأمثلة: سلمية الثورة، سرعة تنظيم لجان حماية المدنيين في المناطق السكنية، مظاهر النظافة والأمانة (مركز استعادة المفقودات في ميدان التحرير) والانضباط أثناء مظاهرات مليونية، دور المرأة المحجبة "الثائرة"، تجاور المصلين من مسلمين وأقباط، وغير ذلك ممّا أكّد بدئية مغيّبة: الوجه الإنساني الحضاري للفرد في بلد عربي/ إسلامي، مع الإشارة إلى ثبوت القاعدة القائلة، إن عنصر الإنسان هو العنصر الحاسم في بناء الحضارات.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

فور انتقال مسار الثورات بقوة إلى محطته الثانية في مصر، أصبح واضحًا لكثير من صانعي الفكر والرأي العام في الغرب الأوروبي أنّ الحدث الجديد في المنطقة العربية، لا يقتصر على "تبديل سلطات"، ولا ينحصر في "قطر بعينه أو بضعة أقطار"، بل يزرع بذور تغيير جذري واسع النطاق، ويشمل المنطقة العربية بأسرها - على الأقل- ويرقى من حيث طبيعة ما سينشأ عنه إلى مستوى "حقبة تاريخية حضارية" جديدة. هذا مع فارق جوهري عند المقارنة بتحوّلات تاريخية سابقة، وهو أنّ القوّة الدافعة للتغيير تنطلق من جيل الشبيبة، الذي لا يمثل -بغض النظر عن المستويات الثقافية- نخبة فكرية قائمة بذاتها كما كان في عصر التنوير الأوروبي، أو ما عُرف بحركة الإصلاح الإسلامي في القرن الميلادي التاسع عشر، ولكنه يمثل "حاضنة" لا بدّ أن تنشأ فيها "نخب" جديدة، سيتكون توجهاتها عنصرًا حاسمًا في التوجّه الحضاري الشامل للمنطقة، ربما بآثار عالمية

واسعة النطاق، مستقبلا.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لم يعد يمكن تغييب "عصر الإسلام" -سلبا أو إيجابا- من بين عناصر صناعة الحدث، إنما انتقلت العلاقات الأوروبية/ الغربية مع المنطقة العربية/ الإسلامية من صيغة "الاستعمار والاستقلال" وما ينبثق عن هاتين الكلمتين، إلى صيغة "التدافع الثقافي والفكري والحضاري" من وراء الحدث السياسي والأمني والاقتصادي، وذلك في فترة ما عرف بالصحو الإسلامية بدءا بمطلع سبعينات القرن الميلادي العشرين، ثم في فترة ما بعد الحرب الباردة بدءا بسقوط الشيوعية أواخر ثمانينات القرن نفسه، وبغض النظر عن التفاصيل، أصبح واضحا للعيان أنّ حدث الثورات العربية مفصل تاريخي آخر على صعيد هذه الخلفية من العلاقات الثقافية/ الحضارية، سلبا وإيجابا، من وراء العلاقات السياسية والاقتصادية وسواها. يمكن القول إن انتشار هذا الاقتناع -كما يتردد بمختلف الصيغ على ألسنة صانعي التوجهات الفكرية والقرارات السياسية على السواء- لم ينعكس حتى الآن في صيغة التأثير المباشر على صيغ التعامل السياسية والاقتصادية فيما يوصف بالسياسة اليومية، ولئن تردّد كثيرا أن ما يسمّى "المعارضة التقليدية المحلية" المواكبة لثورة شعبية عربية كالثورة في سورية، ما زالت عاجزة عن اللحاق بركب التغيير التاريخي الشامل للمنطقتين الفكرية والوسائل التطبيقية، فإن شبيه ذلك يمكن القول به عن مراكز صنع القرار في الغرب الأوروبي، فهي -حتى الآن- أسيرة "الجانب التقليدي" الذي اعتادت عليه من قبل، بينما بدأت مراكز البحوث والدراسات في متابعة "ظاهرة الربيع العربي" متابعة أعمق، بما يشمل البعد الحضاري التاريخي فيما يُتوقع أن يترتب عليها(14).

## رابعاً: تحليل الموقف الأوروبي

لا تتناول هذه الفقرة تفاصيل صناعة القرار فيما يسمّى "السياسة اليومية"، كالنقلة الفرنسية عبر قرار إقالة وزيرة الخارجية السابقة، من موقف تأييد الاستبداد الحاكم عند سقوط قيادته العليا، إلى موقف تأييد الثورة الشعبية لحظة انتصارها الأول، أو النقلة الأمريكية من التخويف مما يسمّى "الإسلام السياسي" إلى الحديث عن تقبّل وجوده في السلطة دون حرج، أو العناصر المباشرة التي تجعل التعامل مع ثورة شعب ليبيا عبر قرار تدخل عسكري سريع، ومع ثورة شعب اليمن عبر قرار تدخل سياسي معيق.. لا داعي لتناول ذلك في هذه الفقرة، إذ لا تنقطع محاولات التحليل والتفسير المتزامنة مع اتخاذ كل قرار أو الشروع في أي خطوة من هذا القبيل، إنّما المراد هنا وضع الحدث اليومي والقرار اليومي في نطاق البعد الزمني التاريخي، على أرضية ما سبق الحديث عنه، لا سيما ما يتعلّق بالبعد الحضاري من وراء الحدث التاريخي.

وتؤكّد النظرة التحليلية المباشرة أن صناعة القرار السياسي في الغرب الأوروبي تقتصر على التعامل مع عناصر الحدث الظاهرة للعيان، ومن ذلك في مثال الثورات الشعبية العربية جيل الشبيبة، الفئات الشعبية، الأحزاب والجماعات التي سبقتها الأحداث، الأوضاع والمصالح السياسية والاقتصادية، وما شابه ذلك.. إنّما لا تخلو أي عملية جارية لصناعة القرار من تأثير البعد الحضاري الحاضن للبنية الهيكلية السياسية والاقتصادية في الغرب الأوروبي، بما في ذلك أجهزة صناعة القرار وتنفيذه. وتشير إلى ذلك عبارات كثيرة ما تتردّد في البيانات والمواقف والتصريحات السياسية، وترتبط مباشرة برؤى معينة سارية في الغرب، وقد أصبحت -تحت مفعول ما يسمّى "المركزية الأوروبية" في الفكر والتطبيق- لا تُذكر بصيغة "هذا منطلقنا الأوروبي/ الغربي الذي ندعو إليه..". بل بصيغة التسليم بصحّتها دون جدال، لسائر المجتمعات، وفي سائر الأمكنة والظروف.

هذا في مقدّمة ما يحدّد صياغة السؤال المحوري عن نوعية التعامل الغربي، الحالية والمتوقعة، مع حدث الثورات العربية وحصيلته، على كل صعيد سياسي وأمني واقتصادي إلى آخره، وكذلك من زاوية شموله الجغرافي أو مواقفه القطرية المحلية..

ونقف هنا عند جانبين أساسيين في تكوين "الأرضية" أو تثبيت "الجزور" الأساسية لحقبة بناء حضارية جديدة، الجانب الأول: المبادئ والقواعد الحاكمة لتفاصيل البنية الهيكلية للأجهزة ولللاقات في أي دولة من الدول، ونجد أنّ السؤال المحوري المطروح من منظور ثورات شعبية على أنظمة استبدادية هو عن كيفية تحقيق التغيير الجذري المطلوب عموماً، أو:

ما هي صيغ التغيير المطلوبة وفق المعطيات الذاتية للمنطقة (عقدياً، ثقافياً، حضارياً، اجتماعياً.. سيّان، فالعنصر الأهمّ يكمن في كلمة "الذاتية" توصيفاً لهذه المعطيات) ليتحقّق الهدف: الحياة الكريمة بجميع تجلياتها وجوانبها، المعنوية من حقوق وواجبات وحرّيات وفكر وأدب وإبداع وما يتصل بذلك.

هذا الهدف بحد ذاته ثابت ومشترك بين البشرية، وعبر التاريخ، لا يتغيّر وإن تبدلت صياغته التفصيلية.. إنّما تتبدل وسائل التغيير لتحقيقه، وهذه الوسائل هي محور السؤال المطروح، ونجد هنا دون استرسال في الأسباب أو تقويمها، أن هذا السؤال المحوري بصدده مستقبل المنطقة عبر ثورات شعوبها، ينقلب في المنظور الأوروبي/

الغربي رأساً على عقب:

هل / أو كيف يتحقق تغيير "المعطيات الحضارية والذاتية القائمة في المنطقة العربية"، كي تصبح ملائمة لتطبيق الوسائل الموضوعة في مرتبة مسلمات بدهية، في نطاق الرؤية الحضارية والتاريخية الغربية لها؟.. هذا ما ينعكس في الدرجة الأولى في الحديث عن آليات الحكم التعددية والديمقراطية وما شابهها عندما تُربط بالمرجعية العلمانية في البنية السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة والمجتمع.

الجانب الثاني: النهج المطلوب اتباعه في عملية البناء، وهو ما يدور محوره حول الجانب المالي والاقتصادي في الدرجة الأولى، والسؤال المطروح من منظور ثورات شعبية على أنظمة استبدادية هو: ما هي مواصفات المنهج الاقتصادي والمالي المناسب للمعطيات الذاتية من ثروات وطاقات وغيرها، لتحقيق التقدم المادي والتقني والحياة المعيشية الكريمة مادياً في نطاق ما سبق ذكره من مبادئ وقواعد.

وينقلب السؤال من منظور أوروبي/ غربي لينطلق من واقع قائم في الغرب، يعتمد "الليبرالية" (بمعناها الأصلي في الغرب، أي الرأسمالية القائمة على الحرية الشخصية شبه المطلقة في تحصيل المال وتوظيفه) مع ملاحظة ما وصل تطبيقها إليه من نشوب أزمة متفاقمة حالياً على محور العلاقة بين مواقع السلطة السياسية ومواقع القوى المالية.. فتتحول صيغة السؤال أوروبياً/ غربياً فيما يخص حصيلة الثورات العربية إلى:

ما هي المعوقات المحلية التي يجب إزالتها والمعطيات التي يجب إيجادها محلياً، كي تتحقق شروط تطبيق "الليبرالية الغربية" -مع بُعد العولمة الذي وصلت إليه- في المنطقة العربية المعنية.

ولا تخفى هنا العلاقة الوثيقة بين هذا السؤال عن المنهج أو وسيلة البناء، وما يترتب عليه، وبين السؤال الأول حول الأسس والمنطلقات.

## خامسا: نظرة استشرافية

الثورات حدث مفصلي تاريخي يصنع التغيير، ولا تقاس زمنيا بأيامها الأولى، وقد استغرقت الثورة البريطانية من القرن الميلادي السابع عشر عدة قرون حتى بلغت مداها، واستغرقت الفرنسية أجيالا، واستغرقت البلشفية الروسية عقودا.. وتميزت جميعا بوجود قوّة "توجيه وتخطيط وتنفيذ" من ورائها، وشهدت مع مرور الزمن انحرافات، وتتميز الثورات العربية بأنها شعبية منطلقا، وقد تكون "الرقابة الشعبية" ضمانا للحيلولة دون انحرافات محتملة، إنّما يعني ذلك أيضا الحاجة إلى نشأة قوّة "توجيه وتخطيط وتنفيذ" من الحاضنة الشعبية، ورغم ذلك لا يتوقع أن تحتاج إلى قرون أو أجيال لتستقر نتائجها، لا سيما على ضوء تبدل المقاييس الزمنية للتغيير تاريخيا مع تبدل المعطيات التقنية والاجتماعية وغيرها، إنّما لا يعني ذلك أن الحصيلة ستتستقر قبل وصول جيل الثورة وصولا طبيعيا إلى مفاصل صناعة القرار في مختلف الميادين.

هذه المرحلة الزمنية بالذات لن تشهد في تعامل الموقع الأوروبي/ الغربي تغييرا يذكر على صعيد الأهداف، وربما على صعيد الوسائل وإن شهدت بعض التطوير، إنما توجد عوامل أخرى ذات تأثير على طبيعة هذا التعامل، لم يتطرق إليها الحديث طلبا للإيجاز، ويمكن تعداد عناوينها:

- 1- عوامل ذاتية مؤثرة على القوة الذاتية لمسيرة الغرب الأوروبي، من الأمثلة عليها تبدل الهرم السكاني في اتجاه انخفاض نسبة القوى المنتجة العاملة والمتخصصة، وارتفاع نسبة القوى المستهلكة من المتقاعدين.
- 2- تأثير الضغوط المتزايدة على فئات متضررة داخل المجتمعات الأوروبية من العولمة الليبرالية/ الرأسمالية، وظهور بدايات أولى لتأثير الثورات الشعبية العربية عليها، كما هو الحال في أسبانيا قبل سواها.
- 3- الخلل المتزايد في البنية الهيكلية المالية، وبالتالي المحور الأول في الموقع الحضاري الغربي، محليا وعالميا.
- 4- تبدل مراكز الثقل في العلاقات الدولية، على حساب الصيغة السابقة لانفراد الزعامة دوليا في الغرب، وانفرادها غربيا في الدولة الأمريكية.
- 5- ارتباط المشروع الصهيوني المحلي في المنطقة العربية بحاضنته الغربية، وتقهره الحتمي بتأثير العوامل السابقة وسواها المؤثرة سلبا على حاضنته الغربية.

على خلفية هذه العوامل الإضافية وتلخيصا لما سبق يمكن القول استشرافا لمعالم رئيسية للتعامل الأوروبي الغربي مع مسار الثورات العربية في المرحلة المقبلة:

أولا: لن يتبدل جوهر الهدف الأوروبي/ الغربي للعمل على تجديد موقعه في صناعة القرار والحدث في المنطقة العربية عبر ركائز بديلة عن الركائز الاستبدادية المتهاوية تباعا.

ثانيا: تكثيف الجهود للحيلولة دون انتقال الثورات العربية إلى أقطار أخرى، وإن انتقلت لمنع وصولها إلى مثل ما وصلت إليه في تونس ومصر، وليبيا نتيجة نجاح الثوار في تحقيق هدفهم رغم معيقات التدخل الأطلسي.

ثالثا: تكثيف التركيز على مشاريع واسعة النطاق للتأثير على جيل الشبيبة صانع الثورات العربية، في اتجاه تبني



المنطلقات الغربية (الأسس السالف ذكرها) والوسائل (المنهج) في عملية تكوين الدولة وعملية البناء المنبثقة عن الثورة.

رابعاً: دعم القوى المعارضة التقليدية الأقرب إلى الفكر والتطبيق الأوروبيين، والتي ما تزال موجودة بدرجة محدودة نسبياً في الأقطار العربية عموماً، رغم إدراك أن دورها لن يتجاوز حدود إعاقه استقلالية الثورات العربية واستقلالية ما ينبثق عنها.

خامساً: مضاعفة المعونات المالية تحت عناوين الدعم الاقتصادي التنموي، للتأثير من خلالها على صناعة القرار في الميادين السياسية والأمنية وغيرها.

سادساً: التركيز على التنظيمات والجماعات ومراكز التوجيه ذات المنطلقات الإسلامية، في إطار ما يطرح تحت عنوان "النموذج التركي" لتطعيم التوجه الإسلامي بعناصر "التوجهات الغربية" في مختلف الميادين.

لا نزال في المرحلة الراهنة في "خضم" صناعة الحدث، وهو ما يعني عدم وجود "وصفة" تفصيلية مسبقة للتعامل مع عوامل التأثير الخارجية، كالتأثير الأوروبي/ الغربي على حدث التغيير الجاري عبر الثورات العربية، لا سيما وأنا نجد في هذه المرحلة الانتقالية، أنّ من يصنع ذلك التأثير، ويحدّد أهدافه ووسائله، يعتمد على شبكات متوافرة ومستقرة نسبياً من مراكز البحوث وآليات صناعة القرار، تعمل عبر دراسة المعطيات والمتغيرات لتستخرج منها "صيغة استراتيجية" ومرحلة للتعامل معها، وهذا مقابل افتقاد ذلك في مرحلة الثورة، والحاجة الماسة إلى تطوير ما يتوافر في الساحة العربية من مراكز للبحوث وآليات لصناعة القرار، وإلى تطوير العلاقات فيما بينها في اتجاه التكامل والتعاون، وإلى مراعاة التحامها بما صنعت الثورات العربية ووضع جيل الشبيبة في الصدارة.

ويعني ذلك أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية، بما في ذلك الأوروبية/ الغربية، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشر بين التطورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها "صناعة الفكر وصناعة التصورات" عبر الوسائل التقليدية المتوافرة وعبر نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

## سادسا: هوامش

(1)- يلفت النظر امتناع "المؤتمر الإسلامي-القومي" عن اتخاذ موقف رسمي إزاء ما يجري في سورية حتى ساعة كتابة هذه السطور (منتصف إيلول/ سبتمبر 2011م)، بينما يعتبر د. إبراهيم علوش من الأردن وسوسن البرغوثي من الإمارات أبرز من يمارس حملة "شبكة" ضدّ الثورة الشعبية في سورية، إنما تتبين نوعية الحملة وحجمها عند الرجوع إلى ما سمّي (اتحاد الجيوش العربية الإلكترونية) بهدف توجيه الضربات لمن يستهدف (سورية الأسد!) انظر:

<http://www.arabianawareness.com/news.php?action=view&id=14905>

<http://www.facebook.com/groups/ARAB.ARMIES>

(2)- لا تتقطع المقالات والتحليلات الإعلامية حول أخطاء السياسة الغربية وكيفية الخروج منها الآن، وهي السياسات التي تصفها أسبوعيّة "دي تسايت" الألمانية (17/9/2011م) مثلا بالحلقة الشيطانية التي ربطت بين الحكومات الغربية والأنظمة الاستبدادية، وأصدر اتحاد "هيئة التوعية السياسية الاتحادية وهيئات التوعية السياسية في الولايات" بألمانيا سلسلة مطوّلة من البحوث، بدءا بثورتي تونس ومصر، وهي حافلة باستعراض أخطاء الماضي واستشراف ما يمكن صنعه مستقبلا، يجمعها الموقع الشبكي الرسمي للاتحاد:

[http://www.politische-bildung.de/tunesien\\_aegypten.html](http://www.politische-bildung.de/tunesien_aegypten.html)

(3)- موقف وزيرة الخارجية الفرنسية بشأن التعاون الأمني مع زين العابدين أثناء الثورة موقف معروف، وانظر حوله وحول خلفيته الأوروبية والغربية على سبيل المثال، علام منصور: "[أربع قراءات للمشهد التونسي](#)"، 23/1/2011م، في "الصوت":

<http://alsawt.net/%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%b4%d9%87%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3%d9%8a-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85-%d9%85%d9%86%d8%b5%d9%88%d8%b1>

(4)- شارك كاتب هذه السطور لمدة 12 يوما أثناء الثورة الشعبية في مصر في "تغطية مستمرة" أقدمت عليها لأول مرة فضائية ألمانية "Phönix" وينقل في الفقرات التالية ما ورد على ألسنة المشاركين فيها على الشاشة وأثناء حوارات جانبية، من محاولات لتفسير الثورات العربية، وهي محاولات تردّت في الإعلام الغربي على نطاق واسع.

(5)- انظر مثلا، نيروز غانم ساتيك: "[هل نشهد تغير الموقف الأمريكي من الإسلاميين في المرحلة القادمة؟](#)" يوم 10/3/2011م في "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" في الدوحة:

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/f98690ee-1e34-4c4d-bb41-dc1753076e5d>

(6)- انظر كلمة الرئيس الأمريكي أوباما حول الثورات العربية والشباب العربي يوم 19/5/2011م وتبني دعوته للتركيز على جيل الشباب، في قمة الثمانية يوم 25/5/2011م، وهو ما اتخذ بلغة الأرقام تخصيص مئات الملايين من الدولارات واليورو من جانب الدول الغربية بما فيها الأوروبية، بصورة مباشرة عبر مجموعة الثمانية وعبر الاتحاد الأوروبي، وبصورة غير مباشرة عبر منظمات المجتمع المدني الغربي والدعم المالي لأنشطتها، لا سيما في مصر وتونس.

(7)- اتخذ ذلك صيغة التدخل العسكري السريع في ليبيا كما هو معروف، وصيغة التدخل الغربي السياسي عبر ما سمّي المبادرة الخليجية، بصورة غير مباشرة ثم بصورة مباشرة، في اليمن.

(8)- انظر مثلا، المؤرخ والباحث البلجيكي لوكاس كاترين: "الغرب والإسلام والثورات العربية"، يوم 3/3/2011م، في شبكة الجزيرة:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D34A68FE-2688-43A8-9BD2-680F2E4B6D4F.htm>

ونصر الدين الدجبي: "علاقة الغرب بالثورات العربية بين التأثير والتأثر" يوم 25/3/2011م، في "شبكة الحوار نت الإعلامية":

<http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=16199>

(9)- انظر الهامش رقم 6 أعلاه.

(10)- يقول المستشار الألماني الأسبق هلموت شميدت في كتابه "سياسي خارج الخدمة" (لا يمكن في غالبية البلدان النامية في إفريقيا وآسيا بما في ذلك الشرق الأوسط- وأمريكا اللاتينية، أن يستقر في الوقت الحاضر سوى أصناف الحكم المسيطرة عليها، أو في أبعد الأحوال رئيس استبدادي يأتي عبر الانتخاب) وهي نظرة عامة ترددت طوال الحقبة السابقة بأقلام السياسيين والمفكرين الغربيين، انظر ترجمة الكتاب الصادر تحت عنوان "مذكرات هلموت شميدت" عن دار السيد في الرياض، عام 2010م.

(11)- تشير إلى ذلك مثلا المحادثة الهاتفية التي أجراها العاهل السعودي مع الرئيس الأمريكي يوم 29/1/2011م بشأن عدم اتخاذ مواقف تنطوي على إهانة الرئيس المصري أثناء أحداث ميدان التحرير، وهو ما تداولته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام مستفيضة فيه يوم 11/2/2011م نقلا عن التايمس البريطانية.

(12)- كان من ألوان "طمأنة النفس" الإشارة المتكررة في التعليق على الثورات الشعبية أنها "لا تحرق الأعلام الأمريكية والإسرائيلية".. وكان من ألوان "التحذير" ما صدر عن المستشار الألمانية ميركل أثناء محادثاتها مع المسؤولين الإسرائيليين، تعليقا على الثورة الشعبية الجارية في مصر، وهي تعتبر أن المهم هو التزام مصر بمعاهدتها مع الإسرائيليين بغض النظر عن أي تغيير فيها، بينما ظهر الفلق على الطرف الإسرائيلي من خلال سؤال أحد الصحفيين في ختام الزيارة: "متى سيتخلى الغرب عن إسرائيل كما تخلى عن الرئيس المصري؟".. انظر أسبوعية دي تسايت الألمانية يوم 2/2/2011م.

(13)- انظر حول البعد الحضاري لثورة شعب مصر (نموذجا لسواها): د. نادية مصطفى، "نحو تحليل حضاري لكل مشاهد الثورة المصرية"، 25/3/2011م، في موقع "أون إسلام":

<http://www.onislam.net/arabic/madarik/special-folders/129765-egyptian-revolution.html>

(14)- تعرضت وسائل الإعلام الأوروبية لهذا الجانب بصورة متواصلة، ومن ذلك مثلا ما ورد في صحيفة "نويه تسورixer تسايونج"، أعرق الصحف اليومية السويسرية، تحت عنوان: "جذور الثورة العربية" يوم 6/3/2011م، و"إلى أين تمضي الثورة العربية؟" يوم 8/4/2011م.